منظمة التعاون الإسلامي

OIC/ACM-2018/ROHINGYA/REP
ANNEXE - II

تقرير

فريق الاتصال المعني بمسلمي الروهينجيا في ميانمار

على هامش اجتماع التنسيق السنوي

27 سبتمبر 2018

نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية

تقرير فريق الاتصال المعني بمسلمي الروهينجيا في ميانمار

27 سبتمبر 2018

1- عقد فريق الاتصال الوزاري لمنظمة التعاون الإسلامي المعني بمسلمي الروهينجيا في ميانمار اجتماعه على هامش اجتماع التنسيق السنوي في 25 سبتمبر 2018 في نيويورك برئاسة معالي الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي.

2- أدان الاجتماع الأعمال الوحشية المنهجية والفظائع الشنيعة المرتكبة ضد شعب الروهينجيا المسلم في ميانمار، ولا سيما ما بعد 25 أغسطس 2017، والتي تشكل انتهاكًا خطيرًا وسافرًا للقانون الدولي والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، فضلاً عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وتجاهل تام لمسؤولية دولة ميانمار في حماية الأقلية المسلمة المدنية غير المسلّحة، وشجب بشكل خاص تورط قوات الأمن والميليشيات في أعمال العنف المستمرة ضد مسلمي الروهينجيا، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي، وقتل الآلاف، بما في ذلك الرضع والأطفال، وحرق الناس أحياء، والضرب الوحشي، وعمليات الإخفاء، والطرد والإبعاد القسري للسكان، والاعتقالات التعسفية، والتعذيب، بالإضافة إلى حرق منازل الروهينجيا وأماكن عبادتهم وقراهم وحقولهم.

3- أعرب الاجتماع عن قلقه البالغ إزاء استمرار تعرض شعب الروهينجيا للتمييز المنهجي في ولاية راخين، بما في ذلك القتل والاغتصاب والطرد القسري للسكان، وهو ما ينبع من افتقارهم إلى الوضع القانوني مما يؤدي إلى فرض قيود على حريتهم في الحركة، والحصول على الأراضي، والغذاء، والمياه، والتعليم، والرعاية الصحية، فضلاً عن القيود المفروضة على الزواج وشهادات الميلاد.

4- أعرب الاجتماع عن قلقه إزاء حقيقة أن أي تطرف أو تسلل من عناصر راديكالية إلى مجتمع أقلية الروهينجيا قد يزيد من تعقيد حل المشكلة ويكون له تداعيات على الأمن الإقليمي.

5- أعرب الاجتماع عن استيائه العميق من التقارير والتقديرات والاستنتاجات الموثوقة الصادرة عن مختلف المنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان التي مفادها أن الفظائع الأخيرة جزء من استراتيجية منهجية وخطة تطهير عرقي لمسلمي الروهينجيا في ولاية راخين، والتي أثرت منذ أغسطس 2017 على أكثر من 700.000 مسلم نزحوا قسرًا إلى بنغلاديش، بالإضافة إلى 87.000

نزحوا منذ أحداث العنف في أكتوبر 2016 وأكثر من 300.000 فروا من أحداث العنف السابقة منذ عام 1990.

6- أعرب الاجتماع عن تضامنه الكامل مع حكومة وشعب بنغلاديش، الذي تأثر بشكل غير عادل بتدفق أكثر من مليون من الروهينجيا وتقديره على فتح قلوبهم وحدودهم أمام هذا الشعب المنكوب الذي يواجه الآن تهديدًا وجوديًا بسبب السياسات المنحرفة والممارسات الوحشية "للتطهير العرقي" الذي تتبعه حكومة ميانمار بشكل منهجي على نطاق الإبادة الجماعية في انتهاك لحقوق الإنسان وتجاهل تام لجميع القواعد والقوانين الدولية والحضارية.

7- دعا الاجتماع حكومة ميانمار إلى:

(أ) اتخاذ تدابير عاجلة لعودة اللاجئين الروهينجيا على نحو مستدام، والمهجرين داخليًا وخارجيًا من الروهينجيا المسلمين إلى وطنهم في ولاية راخين في أمان وأمن وكرامة ومع ضمان سبل المعيشة.

(ب) الوفاء بالتزاماتها بموجب عهود القانون الدولي وحقوق الإنسان، واتخاذ جميع التدابير لوقف جميع آثار ومظاهر ممارسة التطهير العرقي والإبادة الجماعية والعنف بجميع أشكاله، والاقتصاص غير القانوني، وأعمال الإقصاء والممارسات التمييزية ضد الروهينجيا المسلمين على الفور، وكذلك المحاولات المستمرة لطمس ثقافتهم وهويتهم الإسلامية على الفور، بما في ذلك شطبهم من قوائم الأسر المعيشية وهدم أماكن عبادتهم ومؤسساتهم ومنازلهم.

(ج) القضاء على الأسباب الجذرية، بما في ذلك إنكار المواطنة على أساس قانون الجنسية لعام 1982، الذي أدى إلى انعدام الجنسية والحرمان من حقوقهم، واستمرار تجريدهم من الملكية والتمييز الذي يؤثر على الروهينجيا، والعمل من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم لهذه القضية.

(د) السعي إلى معالجة جميع جوانب انعدام الأمن في راخين على نحو شامل، ولتحقيق هذه الغاية، يجب الانخراط بشكل إيجابي مع حكومات البلدان المجاورة، بما في ذلك بنغلاديش، بشأن الجوانب الخارجية للتمرد والتشدد في راخين، والجرائم العابرة للحدود مثل الاتجار بالبشر، والعبور غير القانوني للحدود، وتهريب المخدرات والأسلحة غير المشروعة، إلى جانب التعاون في قطاعات مختلفة من أجل التنمية والارتقاء الاقتصادي التي تحظى باهتمام

مشترك وإعادة مواطنة الروهينجيا المسلمين بكل الحقوق المرتبطة به، والتي أبطلها قانون الجنسية لعام 1982.

(هـ) إعادة الاستقرار والأمن في ولاية راخين على الفور، من خلال ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وإنهاء جميع أعمال العنف، وحماية جميع الأشخاص بغض النظر عن عرقهم أو دينهم.

(و) السماح للمسلمين بحرية حركة ذات معنى ودون عوائق داخل ولاية راخين لمتابعة خيارات سبل العيش والحصول على الرعاية الصحية والتعليم دون أي عوائق، والسماح بحرية ودون عوائق بوصول الموظفين المحليين والدوليين للوكالات الإنسانية لتزويد المسلمين المتضررين والضعفاء بالمساعدات الإنسانية على أساس احتياجاتهم.

(ز) إلغاء وتجاهل سياسات وتوجيهات وممارسات تهميش مجتمع الروهينجيا اقتصاديًا، مثل هدم المنازل بحجة أنها غير مرخصة، ومصادرة الأراضي باسم التنمية والمشاريع الاجتماعية مما يؤدي إلى نزع الشرعية عن ملكيتهم للأراضي، وحرمانهم من الفرص التجارية والوصول إلى الأسواق وفرص العمل.

(ح) تنفيذ توصيات لجنة ولاية راخين، التي ترأسها السيد كوفي عنان، والتي صدرت في 24 أغسطس 2017 بطريقة سريعة وفي الوقت المناسب من أجل الاستقرار والسلام والازدهار في ولاية راخين، بالتشاور التام مع جميع المجتمعات المعنية.

(ط) قبول دخول بعثة تقصي الحقائق التابعة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لإجراء تحقيق شامل ومستقل في جميع الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وتقديم الجناة إلى العدالة.

(ي) اتخاذ جميع التدابير اللازمة لاستعادة السلام والوئام بين الطوائف من خلال الحوار وعملية مصالحة شاملة فيما يتعلق بجميع قطاعات مجتمع ميانمار وبما يشمل التصدي لتنامي خطاب الكراهية وانتشار الدعاية من قبل المتطرفين اليمينيين ضد سكان الروهينجيا.

8- أعرب الاجتماع عن تفاؤل حذر بشأن الترتيبات العامة المتفق عليها بين حكومتي بنغلاديش وميانمار كبداية نحو العودة المستدامة وإعادة إدماج جميع النازحين الروهينجيا في مجتمع ميانمار كأعضاء متساوين وإلى أن يتحقق إدماجهم الكامل نصًا وروحًا، حث الدول الأعضاء والمجتمع

الدولي للوقوف مع حكومة بنغلاديش وشعب الروهينجيا بالدعم وبالمساعدات الإنسانية في إطار مسؤولية جماعية عن الوصاية على رعاية عملية إعادتهم إلى وطنهم.

9- أحاط الاجتماع علمًا بمذكرة التفاهم المؤرخة 6 يونيو 2018 الموقعة بين حكومة ميانمار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتقديم المساعدة لعملية الإعادة إلى الوطن للنازحين من ولاية راخين تنفيذًا "لترتيب عودة النازحين من ولاية راخين" الذي اتفقت عليه حكومتي ميانمار وبنغلاديش في 23 نوفمبر 2017.

10- دعا الاجتماع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى الانضمام إلى جهود المجتمع الدولي من أجل رفع جميع القيود المفروضة على حرية التنقل في ولاية راخين وضمان عملية تحقق شاملة وشفافة بشأن المواطنة لا تترك أي فرد غير مسجّل أو لا يمكنه الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية.

11- كما دعا الاجتماع الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات غير الحكومية الإسلامية إلى مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية بسخاء من أجل تخفيف معاناة النازحين داخليًا من الروهينجيا واللاجئين بما في ذلك دعم جهود البلدان المضيفة. وفي هذا الصدد، وافق الاجتماع على مواصلة الجهود لتنسيق وإرسال المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة، لا سيما الإمدادات الطبية والتغذوية إلى المناطق المتضررة في ميانمار. وبالإضافة إلى ذلك، حث الاجتماع جميع الدول على مواصلة تقديم جميع أشكال المساعدات الإنسانية والممكنة لمسلمي الروهينجيا، وخاصة للمشردين داخليًا واللاجئين الذين يعيشون خارج وطنهم. وهذا يشمل جمع الأموال من أجل الإغاثة الإنسانية.

12- دعا الاجتماع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمجتمع الدولي إلى مواصلة جهودهم لضمان عودة جميع اللاجئين الميانماريين الذين نزحوا من ديارهم وتكثيف جهودهم في المحافل الدولية لاستعادة حقوق الروهينجيا وحقوق المواطنة وكذلك حماية حقوق الأقليات المسلمة في ميانمار.

13- رحب الاجتماع بتصريحات مختلف القادة الدينيين وقادة المجتمع الذين دعوا إلى الهدوء ورفضوا استخدام العنف ضد المدنيين باسم البوذية.

14- أيد الاجتماع جهود الحوار الواسعة بين الأديان وشجع حكومة ميانمار على دعم المبادرات الأساسية لتعزيز الوئام بين الأعراق والطوائف ودعا الدول الأعضاء إلى تيسير هذه المشاريع بالتعاون مع السلطات على الأرض.

15- أحاط الاجتماع علمًا بأن المساعدة في تنمية البنية التحتية والمشاركة المجتمعية ستكون أكثر فعالية في إحلال السلام في المناطق المتضررة. في هذا الصدد، ينبغي أن يقوم البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي بدور أنشاط في هذا المجال.

16- أقر الاجتماع بالتكاليف الكبيرة والتحديات الاجتماعية التي تتكبدها البلدان في المنطقة نتيجة لاستضافة الروهينجيا المشردين قسرًا من ميانمار ودعا الدول الأعضاء في المنظمة إلى مساعدة هذه البلدان وفقًا لمبادئ تقاسم الأعباء والمسؤولية المشتركة، وبروح التضامن الإسلامي.

17- أقر الاجتماع بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء التي قدمت المساعدة الإنسانية والإنمائية إلى شعب الروهينجيا وشجع جميع الدول على صياغة مشاريع إنمائية توفر التعليم والخدمات الصحية والتدريب المهني لفائدة جميع الأشخاص في ولاية راخين، بغض النظر عن العرق أو الدين.

18- رحب الاجتماع بزيارة أعضاء مجلس الأمن للأمم المتحدة إلى بنغلاديش وميانمار بقيادة الكويت وبيرو والمملكة المتحدة (من 28 أبريل إلى 2 مايو 2018) بهدف إيجاد حل دائم لمحنة الروهينجيا المضطهدين.

19- أكد الاجتماع على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة في مجلس الأمن لتسهيل إعادة الروهينجيا إلى وطنهم على نحو مستدام، مع التذكير في هذا الصدد بزيارة وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي إلى المعسكرات في كوكس بازار (5 مايو 2018) لتقييم الوضع الأرضي فيما يتعلق بمحنة الروهينجيا.

20- وأكد الاجتماع على أهمية إنشاء لجنة وزارية مخصصة بشأن المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد شعب الروهينغيا المنبثقة عن الدورة الخامسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية فى دكا، جمهورية بنغلاديش يومي 05 و06 مايو 2018. وحث الاجتماع جميع المجموعات الجغرافية قصد إعلام الأمانة العامة بأعضائها في اللجنة فى أقرب وقت ممكن.

21- طلب الاجتماع من الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي اتخاذ الترتيبات اللازمة لقيام وفد رفيع المستوى بزيارة ميانمار لمناقشة الشواغل المتبادلة والأزمات التي تواجه شعب الروهينجيا. وفي هذا الصدد، دعا الاجتماع حكومة ميانمار إلى استقبال الوفد وتسهيل الزيارة.

22- طلب الاجتماع من الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي مواصلة إثارة وضع أقلية الروهينجيا المسلمة كمسألة ذات أولوية على جدول أعمالها، وخاصة خلال الدورات القادمة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف.

23- طلب الاجتماع من الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي مواصلة بحث مبادرات مع الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لرابطة دول جنوب شرق آسيا للتعاون مع حكومة ميانمار في حل محنة الروهينجيا.

24- دعا الاجتماع البعثات الدائمة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في جنيف إلى الاستمرار في المشاركة في طرح وضع حقوق الإنسان لأقلية الروهينجيا المسلمة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، واستكمالًا للقرار الذي قادته منظمة التعاون الإسلامي رقم A/HRC/29/21 بشأن "وضع حقوق الإنسان لمسلمي الروهينجيا وغيرهم من الأقليات في ميانمار" الذي اعتمد في الدورة العادية التاسعة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في يونيو 2015، تقديم مشروع قرار يحمل نفس العنوان من مجموعة منظمة التعاون الإسلامي في جنيف في الدورة العادية التاسعة والثلاثين لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المقرر عقدها في سبتمبر 2018 وكذلك في الدورة العادية الأربعين في مارس 2019، مع التحديثات الضرورية في النص بما يعكس التدهور المتواصل لحالة حقوق الإنسان لمسلمي الروهينجيا في ميانمار منذ أكتوبر 2016، وبشكل أكثر تحديدًا منذ أغسطس 2017، مما أدى إلى الأزمة المستمرة بسبب نزوح أكثر من سبعمائة ألف من مسلمي الروهينجيا إلى بنغلاديش.

25- طلب الاجتماع من فرق اتصال منظمة التعاون الإسلامي في نيويورك وجنيف وبروكسل عقد اجتماعات لاستعراض الوضع المتدهور لأقلية الروهينجيا المسلمة واستكشاف جميع الاستراتيجيات الممكنة في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية الأخرى لإنهاء معاناتهم وتقديم تقرير إلى الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي بهذا الشأن.